كلمة السلطان

شوال ١٣٨٧ هـ

جنوري ١٩٦٨ م

كلمة السلطان

سعيد بن تيمور

سلطان مسقط و عمان

عن

تاريخ الوضع المالي في السلطنة في الماضي
و ما يؤمل ان يكون عليه الحال في المستقبل
بعد تصدير النفط

شــوال ١٣٨٧هـ

جنوري ١٩٦٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

و به نستعين

الحمد لله على ما انعم و تفضل

حمداً كثيراً يوافي نعمه و يكافي

مزيده و الصلاة و السلام على

سيدنا محمد النبي الأمين

و على آله و صحبه

أجمعين

اما بعد . فمنذ أن تحقق وجود النفط في وطننا العزيز عمان في اواخر شهر اكتوبر من سنة **١٩٦٤** بكميات تجارية ، وابتدأت شركة النفط تمد خط الانابيب من حقلي فهود و ناطح أُلقيت علينا أسئلة كثيرة من الاصدقاء و متمني الخير لبلادنا للوقوف على مدى التفاعل في افكارنا تجاه هذا الحدث السار الذي يؤمن للبلاد بعون الله مورداً مالياً ثابتاً ، لمعرفة نوع المشاريع التي سنبدأ بها ، والطريق الذي سنسلكه في سبيل تنفيذها . فرغبة منا في اطلاع الجميع نقول :

الان و قد مضت ستة شهور على ابتداء تصدير النفط من عمان بتوفيق الله تعالى ، و بجهود شركة نفط عمان المحدودة أرى أنه من الواجب علينا جميعاً تقديم فروض الشكر لله تعالى على ما انعم علينا جل شأنه من فيض الخيرات وعميم البركات ، ولو لا ظهور النفط لما استطعت ان اتحدث اليكم بخصوص ما سنحقق من مشاريع او ما يجول في افكارنا من آمال حيث كما تعلمون بان المال هو عماد الآمال .

ويحسن بنا قبل ان نتحدث عن المشاريع

الجديدة أن نقف قليلاً و نلتفت الى الماضي القريب لنعيد

الى الأذهان حقيقة الحالة المالية في السلطنة و ما كانت

عليه في ذلك الأوان ، ولا شك ان كل من له أى إلمام

بأحوال البلاد يعلم ان عمان ليس بالبلد الغني وان الحالة

المالية لم تكن تساعدنا على السير قدماً بخطوات اوسع

مما كنا نخطو و لذا كان خطونا وئيداً .

واذا أردنا ان نقف على حقيقة الحالة المالية في السلطنة في الماضي القريب كما ذكرنا يجمل بنا ان نستعرض الوضع المالي في فترات ثلاث تعاقبت على البلاد في المدة الواقعة قبل سنة ١٣٣١ هـ الموافق لسنة ١٩١٣ م الى يومنا هذا.

فالفترة الأولى نقدرها من قبل سنة ١٩١٣ ، الى سنة ١٩٢٠ م حيث كانت الحكومة في عهد جدنا السلطان فيصل بن تركي و ما قبله تنهج نهجاً عادياً بسيطاً في تصريف جميع شؤونها و علاقاتها فلا ميزانية و لا تخطيط

و لا تنظيم ، فالارتجال كان الاساس لكل ما يعمل او يقال ، و هو الحال الذي كان سائداً في ذلك العهد في معظم البلاد العربية ، وبعد وفاة السلطان فيصل تولى الحكم والدنا المحبوب السلطان تيمور بن فيصل و كان ذلك في سنة ١٣٣١ ه‍ ١٩١٣ م وقد و رث عن حكومة سلفه ديوناً كثيرة فوجد أمامه حكومة مثقلة بالديون المستحقه التسديد لتجار البلاد ، و قد استمر الحال على ما كان عليه و الديون آخذة في الازدياد حتى سنة ١٩٢٠ م حيث رأى انه ليس من السهل ادارة دفة الحكم و مالية الحكومة

على ما هي عليه من العجز والانحلال عندها قرر المبادرة لتحسين الحالة المالية للحكومة بادخال الانظمة الحديثة لاصلاحها لتسير على نهج قويم ، و اخيراً اتضح ان حكومته لا تستطيع السير قدماً بخطى واسعة وراء أي اصلاح منشود قبل أن تتخلص من تلك الديون التي كانت تثقل كاهلها ، وكما ذكرنا إن هذه الديون كانت لعدد من التجار في البلاد فرأى أنه من الافضل توحيد مصدر الدين بحيث يستطيع تسديد الديون القديمه مع الاستحصال على زيادة تصلح للمساعدة على القيام بالاصلاحات المرجوه ،

عندها لم يجـد امامه من يمكن أن يقوم بتلبية طلبه هـذا غـير حكومة الهنـد الانكليزية التي وافقت على رغبتـه باقراضه المـال الـلازم على ان يتم تسديده في خـلال ١٠ سنوات و في نفس الوقت قـر الرأى على ان يطلب من الحكومة المصرية آنذاك موظفين لتنظيم الجمارك فلبت طلبه بارسال ثلاثة من الموظفين المتخصصين في شـؤون الجمارك قاموا بعملهم خـير قيام ، واستخدم ايضا موظفاً انجليزياً (دي . في . مكلم) ليشرف على تنظيم الادارة الماليـة ، وبعد ذلك دب الانتعاش في مالية الحكومة حيث اصبحت

مـع التنظيم ترتب ميزانيتها سنوياً بدون عجز مع استطاعة مواصلة تسديد الاقساط في مواعيدها اما الموظف الانكليزي الذي استخدم في سـنة ١٩٢٠ كما اسلفنـا لم يستمر في عمـله اكثر من ستة اشهر فقط ، و نظراً لعدم وجود من يخلفه اتجـه النظر الى محمد بن احمد الغشام الذي كان والياً لمطرح في ذلك الوقت فجرى تعيينه وزيراً للسلطان سلمت اليه مقاليد الادارة المالية وصار مسؤولاً عنها ، وقد استمر هـذا الحال حتى اواخر سـنة ١٩٢٤ حيث ظهر العجز في المالية بسبب اهمال المسؤول وسؤ تصرف ضابط الخزينه ،

ونتيجة لذلك تزعزعت ماليــــة الحكومة لدرجة لم تستطع معهـــا مواصلة تســـديد اقســـاط الدين في موعدهـــا .

اما الفترة الثانية فتبدأ من سـنة **١٩٢٥** حيث عندما رأى السلطان تيمور بن فيصل ما وصلت اليه الحالة المالية من السؤ والانهيار فكر في ان يستخدم موظفاً جديداً ليقـــوم بتنظيم ماليــــة الحكومة فقرر اســتخدام مستر برترام طومس الانكليزي فعينـه وزيراً للمالية بعقــد لمدة خمس سنوات رغبة منه في تحسين الوضع المالي للحكومه (و طومس هذا هو اول غربي اقدم على قطع الربــع الخالي

من ظفار الى قطر في ٥٤ يوماً) و قد بذل في بادىء الأمر جهداً لابأس به كان من اثره أن ظهرت بوادر التحسن في الشؤون المالية غير أن هذا التحسن مع الأسف لم يدم لأكثر من ثلاث سنوات فقط ، ساءت بعدها الحالة المالية ثانية فتوقفت الحكومة عن دفع الأقساط لتسديد الدين و كان ذلك بسبب سؤ ادارة الموظف المشار اليه في المدة الأخيرة حيث توسع في الانفاق في الشؤون الحكومية دون التقيد بالميزانية المقررة الأمر الذي أدى الى العجز والاضطراب في مالية الحكومة فاختل ميزان المدفوعات

فتراكمت الاقساطات مع مواصلة الصرف في الوجوه المختلفه حتى اصبحت المبالغ المطلوبة من الحكومة تشكل ديناً جديداً علاوة على المتبقي من الدين السابق ، و في سنة **١٩٣٠** شملت العالم ضائقة اقتصادية أثرت على التوازن التجاري في البلاد ، فنتج عن ذلك هبوط كبير في ايراد الجمارك (و هو المصدر الوحيد تقريباً لموازنة مالية الحكومة) و بينما كانت الآمال معقودة على مستر طومس ليصلح ما افسد غيره ، فاذا به يصل بالمالية الى الحضيض حتى تركها في اتعس حال ، و بعد ذلك اتجه نظر السلطان تيمور بن

فيصل الى استخدام أحد الخبراء في الشـؤون المالية لاصلاح

مـا فسـد ، فقر الرأي على أن يستخدم (مستر هجكوك

الانكليزي) مستشاراً للماليـة و ذلـك في سـنة ١٩٣١

و هــذا الرجــل كان من كبــار موظفي وزارة الماليـة في

حكومة العراق و قتئذ وقد باشر عمله بكل نشاط ومثابره

الى ان انتشل المالية مما وصلت اليه بسبب سـؤ تصرف

مســتر برترام طومس ، ثم خـفض المرتبات و اقتصـد في

النفقـات حتى استطاع اخيراً أن يرتب سـجلات الماليـة

و ينظـم ميزانيتهـا على احسن الاسـاليب ، و لا نذيع سراً

اذا قلنـا ان ميزانية الحـكومة آنذاك لم تكن تزيد عن ٧٠٠ الف ربيه او ما يعادل ٥٠ الف جنيـه استرليني فقط وعلى هذا المقدار من المال كانت السلطنة قائمة بجميع اجهزتها ، و من هذا كان عليهـا ان تسدد ما كان متبقياً من الدين علاوة على ما كانت مكلفة بـه من ابواب الانفـاق المتنوعه ، و من جملتها ما كان يدفع للعطايا والهبات المعتادة لشيوخ القبـائل والوفود حيث كانت الحكومة تظهر بمظهر الغني الواسع الثروة ، و اما ما قام بـه مستر هجكوك من التنظيم لمالية السلطنة فانه يستحق الاعجاب والتقدير ، غير

أنه مع الأسف لم تطل مدته فلم يبق في عمله اكثر من ثمانية اشهر استقال بعدها لاسباب خاصة .

وكنا آنذاك رئيساً للوزراء مع الاشراف على الشؤون المالية للسلطنة ، وبعد مضي مدة وجيزة على استقالة مستر هجكوك ، تقرر تعيين آر . جي . أولبن الانكليزي مستشاراً للمالية ، وفي اليوم الثاني من شهر شوال لعام ١٣٥٠ هـ الموافق ١١ من شهر فبراير ١٩٣٢ م . وبعد تنازل والدنا المحبوب السلطان تيمور بن فيصل عن السلطنة لنا لاسباب صحيه ، فبعون

الله تعالى تولينا الحكم منذ ذلك التاريخ و اولينا الناحية المالية اهتماماً خاصاً ، ولكن نظراً للضغط الاقتصادي الذي أثر على ميزان التجارة العالمي في ذلك التاريخ وجدنا انفسنا في حالة نضطر معها الى ضغط مختلف ابواب الصرف ، والاقتصاد في النفقات ، وكان أول عمل نفذناه في سبيل الاقتصاد هو تخفيض مخصصات السلطان حيث اجرينا تخفيضها الى نصف ما كانت عليه في السابق ، وقد يستغرب القاريء لو علم بأن خزينة السلطنة عندما تسلمنا زمام الحكم كانت خالية خاوية تماماً ، ولا شك ان الكثير

من المعاصرين من اهل البلاد يذكرون كيف كان الوضع المالي في تلك الآونه .

ولكن بفضل الاهتمام الذي بذل ، والعناية الخاصة التي وجهت للناحية المالية ظهرت دلائل التحسن للعيان ، فما أن وافت سنة ١٩٣٣ على نهايتها حتى كانت الديون قد وفيت والمبالغ المستحقة للتجار قد دفعت ، وفي اواخر سنة ١٩٣٣ استقال مستشار المالية وعندها قمنا بالاشراف الكامل شخصياً على مالية السلطنة و تنظيم ميزانيتها سنوياً وقد استمر التحسن في ايرادات الجمارك

(التي لم يكن للسلطنة من ايراد يذكر غيرها) وبفضل هذا التحسن في الايراد استطعنا أن نرفع رواتب الموظفين مع توجيه العناية لمختلف مرافق السلطنة واجراء الاصلاحات الممكنة ، وقد استمر الوضع المالي في تحسن مستمر الى يومنا هذا.

واما الفترة الثالثة فقد كانت بدايتها منذ سنة ١٩٣٩ يوم نشبت الحرب العالمية الثانية الى سنة ١٩٤٥ حيث توالى ارتفاع اسعار السلع والحاجيات فتحسن دخل السلطنة من الجمارك فادخلنا زيادات اخرى على رواتب الموظفين وقمنا ببعض الاصلاحات الضروريه في أنحاء السلطنة ، ومنذ سنة ١٩٣٣ الى يومنا هذا لم

يطرأ على ميزانيـــة الحكومة أى عجز مـالي و لله الحمــد .

واستطاعت الحكومة ان تحتفظ باحتياطي من المال لا بأس

به للطواريء هذا مع ما كانت ملزمة بـــه من مختلف ابواب

الصرف لا سيا ما كان مخصصاً منها للدفاع وهو الباب الذي

كان يستنزف نصف الميزانية تقريباً و كنا نتطلع الى ادخال

مختلف الاصلاحات الى الكثير من مرافق البلاد التي كانت في

حاجة ماسة لذلك غير اننا لم نجد لا في مالية الحكومة و

لا في الاحتياطي ما يشجع على القيام بأى نوع من المشاريع

و في ذات الوقت لم نشـأ أن نرهق مالية السلطنة فنثقلهـا

ثانية بديون جديدة بعد ان سددنا الديون السابقة جميعها ، و لا شك انه كان يتيسر لنا أن نجد المال من مختلف الجهات وهذا لا يكون الا بالدين وبفائدة بنسبة مئوية معينة . و هذا هو الربا بعينه فلم نوافق عليه اطلاقاً ، و تحريمه الديني غير مجهول .

اما الآن وقد اتضح لكم ما كان عليه الوضع المالي للسلطنة بما بسطنا لكم من الحقائق التي تؤكد عدم استطاعة الحكومة آنذاك المضي بالاصلاحات التي تتلائم و العصر الحديث ، وان ما تحتاجه البلاد من الاصلاح كثير

ونحن نعلمه غـــير ان العين كانت بصيره واليـد في ذات الوقت كانت قصيره ، ولكننا مع هذا كله لم ندخر وسعاً للقيام بأي عمل يعود على البلاد بالنفع العام كلما وجدنا الى ذلك سبيلا . ومن قبيل المثال نذكر اننـــا بادرنا عندما سنحت الفرصه في ســـنة ١٩٤٠ في إبان الحرب فأقمنا بناء المدرســة السعيدية بالعاصمة مسقط وقـد كان اول بناء حكومي أنشأناه بعد ان اجتزنا تلك الظروف القاسية التي مرت بنـا ، وكذلك قمنا بعد هذا بعـدد من الاصلاحات لمراكز الحكومة والحصون في مختلف الولايات .

وفي سنة ١٩٥٨ عرضت علينا الصديقة الحكومة البريطانية مساعدات مالية لتصرف في سبيل تقوية جيش السلطنة و ادخال التحسينات على التعليم و اقامة المستوصفات الصحية في مختلف ولايات الساحل و الداخل و انشاء الحقول النموذجية التجريبية لتحسين حالة الزراعة في البلاد و لرفع مستواها ، و لشق طرق المواصلات و ما الى ذلك من الاصلاحات الاخرى ، فقبلنا منها هذه المساعدة شاكرين لها هذا العون ، و قد كانت هذه المساعدات موقوتة بحيث تستمر حتى يتحسن الوضع المالي

في السلطنة و قد استمرت هذه المساعدات حتى اواخر مارش من السنة الماضية اى قبل الشروع في تصدير النفـــط من البلاد الى الخـــارج بأربعة اشهر و كان ذلـــك في اواخر جولاى ١٩٦٧ حيث اعتمدنا في هذه المدة على ما لدينا من احتياطي في ماليـــة السلطنـــة و لولا الاقتصـــاد في النفقـــات و مـــا كان لدينـــا من الاحتيـــاطي لمـــا استطعنا ان نتحمل عبء ما انفقنـــا في خلال هـذه الاشهر و عـــلى الأخص مـــا صرف من المخصصات الباهظة لجيش السلطنة بالنسبة لوضعنا المالي قبل أن تتحصل الحكومة على حصتها من ايراد النفـــط .

والآن والنفط يجري في انابيبه الى

خزانات ميناء الفحل في سيح المالح (الذي يحق ان يسمى

بعد الآن سيح الحلو) من حقلي [فهود و ناطح] و ما

سيتبع ذلك من حقل آخر في منطقة (جبال) قرب فهود

حيث سيندفع انتاجه متدفقاً عبر الانابيب باذن الله لينضم الى

ناتج الحقلين السابقين لتزويد الخزانات العامة في سيح الحلو حيث

يواصل النفط تدفقه مندفعاً الى الناقلات الراسية في ميناء

الفحل استعداداً لشحنه مصدراً الى الخارج و بذلك تصبح

بلادنا العزيزة في عداد الاقطار المصدرة للنفط و لله الحمد .

و يكون بعد ذلك في استطاعتنا ان نجعل في ميزانيتنا باباً خاصاً (لايرادات النفط) نعم الآن فقط نستطيع أن نقدر ، و نفكر ، و نخطط ، لتنفيذ مختلف المشاريع التي تحتاج اليها البلاد حيث نعلم ان الايراد من النفط سيكون متصلاً بعون الله ، و الأمل مازال قائماً بأن هذه الايرادات ستستمر في تصاعد نسبي سنوياً .

و بعد كل ما تقدم نرى أن نأتي على ذكر العلاقة القائمة فيما بين السلطنة و بين شركة النفط حيث أن اول اتفاقية عقدت فيما بينهما كانت في منتصف سنة **١٩٣٧**

و قد كانت الشركة تدفع مبلغاً من المال كأيجار لقاء ما كانت تقوم به من التحري للكشف على النفط في اراضي السلطنة وقد ساعد هذا على تقوية الميزانية نوعاً ما . و في سنة **١٩٦٤** عندما اكتشف وجود النفط في اراضي السلطنة بكميات تجارية اقترحت الشركة الحالية تعديل الاتفاقية المعقودة من قبل فيما بين السلطنة و شركة النفط السابقه حتى تصبح الاتفاقية الجديدة مشابهة لمثيلاتها من الاتفاقيات المعقودة حديثاً بين شركات النفط المختلفة و الحكومات المصدرة للنفط في بلاد الشرق الاوسط ، فوافقت السلطنة

على ذلك و طلبت من الشركة أن تبدأ بعرض ما لديها من
الاقتراحات في موضوع التعديل على الحكومة لتقوم بدراستها .

و في ٧ مارش **١٩٦٧** و بعد الانتهاء من
البحث و المخاطبات فيما بين السلطنة و الشركة تم الاتفاق على
أن تكون حصة الحكومة من صافي ايرادات النفط ٥٠ ٪
و بعده جرى اتفاق آخر اشترط فيه ان يخصص للسلطنة
١٢ ١/٢ ٪ من مجموع صادرات النفط و ذلك وفقاً لما
أقرته منظمة (اوبيك) المكونه من بعض دول الشرق
الاوسط المصدرة للنفط ، و الاتفاقية تحتوي على الكثير
من المواد الاخرى التي تعود بالفائدة و النفع العميم على البلاد .

و قـــد تم هـذا كلـه في الوقت الذي كان

فيـه مستر إف . هيوز مديراً عاماً و ممثـــلاً للشركة لدى

الحكومه و قد عين من قبل الشركة للبحث في نقاط تعديل

الاتفاقية التي ابرمت بين الطرفين و قـد و جدنا من جانبـه

تفهماً تامـاً للوضع ، و قـد تم الاتفاق على الشروط بكل

سهولة و يسر بفضل الهمة التي بذلها لتعود الاتفاقية بالنفـع

و الخـــير على الجانبين المتعاقدين .

و نأمـــل أن تكون سنة ١٩٦٨ بعون

الله تعالى فاتحة عهد جديد للبلاد حيث تبدأ ببدايتها بعض

المشاريع التي سيتولى تنفيذها والاشراف عليها فنيون و خبراء من ذوي الاختصاص فنبدأ أولاً باقامة المكاتب الحكومية لمختلف الدوائر ثم المساكن للموظفين القادمين من الخارج ثم تتوالى المشاريع المختلفة تدريجياً كالمستشفيات و المدارس و طرق المواصلات و غيرها من المنشاآت و المشاريع التي تستدعيها حالة البلاد مع الاهتمام بتنمية الثروات السمكية و الحيوانية و الزراعية ، و ما الى ذلك من متطلبات البلاد بحيث تعم المنشاآت الحديثه جميع بلاد السلطنه حسبما تتطلبه حاجة كل منطقه ، و هكذا مادام فيض النفط

يتدفق غزيراً فنحن بعـــون الله سنواكبه في جريانه بحيث يكون نشاط الحكومة في اقامة المشاريع التي تعود على البلاد بالخير العميم متواصلاً و معادلاً لقوة جريان النفط في تدفقه ، و بالطبع فإن المشاريع تحتـاج الى جهـود جبارة يكون حليفها العمل الشاق و الكفاح المضنى . و لا شـك أن مـا نشاهده من تقدم و عمران في البلدان الأخرى لم يكن صنع يومـه بل كان نتيجة جـهود بذلت في ســنين طوال ، و مشاريع الاصـلاح تحتاج الى وقت لـكي تظهر نتائجهـــا و الأمر الذي لا مفر منه و نراه في منتهى الوضوح ، هـو

وجود الفترة الكائنة بين استلام الايراد من النفط والوقت الذي تبدأ فيه منفعة السكان . ونحن بعون الله ساعون لتحسين احوال البلاد بصفة عامة ومن جميع النواحي .

وسيكون من بعض ما نفتتح به اعمالنا هو مشروع مساعدة موظفي الحكومه لتحسين رواتبهم التي يرى انها قد تكون في حاجة الى زياده ، وايجاد كادر لضبط نظام ترقيتهم ، وسندعم الجهاز الحكومي بتزويده بعدد من الخبراء والفنيين بحيث نضمن للحكومة جهازاً ادارياً قائماً على احدث النظم

مع مراعاة ما تقتضيه الحـــال من ادخال التعديلات على الجهاز الحكومي الحالي . و هناك مشاريـع مستعجلة ملحـة نرى لزاماً علينا ان نبادر باتخاذ الاجراآت للبدء بها بحيث تكون لهـــا الأولوية و هي :

١ – المـاء – إن العمل يجري بكل نشاط في هذا المشروع و سيتم التعاقد لانجازه بحيث نأمل أن يمتـد خط انابيب المـــاء لمسقط و مطرح في غضون ٢١ شهراً من تاريخ التعاقد ليكون الماء العذب في متناول الجميـع ان شاء الله .

٢ - الكهرباء - لقد تمت جميع الأجراآت الأولية بشأنها و العمل يجري الآن بهمة و الأمل أن تبدأ الشركة التي اسند اليها المشروع لتوزيع القوة الكهربائية في مسقط و مطرح على المستهلكين للاستعمال في الصيف القادم .

٣ - ميناء مطرح - ونظراً لما تتمتع به مطرح من موقع طبيعي ممتاز و وضع تجاري سليم ، و اتصال وثيق بمختلف بلدان السلطنة حيث تعتبر مطرح العاصمة التجارية للبلاد ، فلذا رأينا أن نشرع مبادرين لانشاء ما يساعد على

تسهيل اعمال الميناء في المستقبل القريب ،

بحيث تنتقل اليها دائرة الجمارك العامه ، فترسو فيها

البواخر و المراكب الشراعية ، و السفن الآلية

للشحن و التفريغ ،

مع الاهتمام لايجاد مستودعات كافية لخزن

و حفظ البضائع الواردة و الصادرة ،

٤ – النقد السعيدي – و من جملة المشاريع التي

ستعطى الأولوية ايضا مشروع (النقد) الذي سيوجه له

الاهتمام الخاص ، فمشروع ايجاد عملة موحدة للبلاد هو من

اهم المشاريع . و النقـــد السعيدي سيكون اساســـه

(الريال السعيدي) ، و امـا كسوره فهي : نصف ريال ،

ربع ريال و البيسات التي سيسك منها ما يفي بحاجة السكان

للاستعمال بمختلف الفئـات و هي ١٠٠ ، ٢٥ ، ٢٠ ، ١٠ و ٥

ثم بيسه واحده ، و ستعلن البيانات اللازمـــه بشـأنها في

الوقت المناسب ان شـاء الله .

و عنـــدمـا نتحدث عن المشاريع يجب ان

لا ننسى المنطقه التي ظهر فيها النفط و قبيـلة الدروع التي

تقطنها حيث يجب ان ينالوا عنـاية خاصة لتأمـــين مـا

يحتاجون اليه من المشاريع التي تلائمهم .

و امـــا المشاريـع الاخرى فستبقى متتابعة متتالية ، مقدمـــين الأهـــم على المهـــم مستمدين العون من الله تعالى ، و يجب أن لا ننسى بان مساحة السلطنـة تزيد عن ١٠٠ الف ميل مربع ، وان طول سواحلها لا يقل عن ١٠٠٠ ميل ، واما السكان فانهم يزيدون عن نصف مليون بحسب اقرب التقديرات ،

و سنعين هيئه لتقوم بتنفيذ ما سنقرره من المشاريع و ستعرف هـــذه الهيـأه باسم - مجلس الإعمار - حيث يتولى هذا المجلس ترتيب الميزانية اللازمه لـكل مشروع

و الاتصال بالخبراء و الفنيين و غـيرهم ممـن يكون هـــناك

ضرورة للتشاور معهم بخصوص أى مشروع يراد تنفيذه .

و سنعين أيضاً مجلساً خاصاً يتولى الاهـــتمام

بمشروعي المـــاء و الكهرباء بحيث يشرف على ســير العمل

في المشروعين ليكون قائمـاً و متمشياً مع ما أقرته الحكومه

من الأنظمـــة لتأمـــين حاجـــة الســـكان .

و نحـن الآن نمر بمرحلة الاستعداد والاعداد

لتنظيم المشاريع التي تحتل الأولوية من حيث النفع العام و نتطلع

الى مستقبل زاهر مشرق نضمن معه رفـع مستوى المعيشـة

بين سكان السلطنة ، و زيادة دخل الفرد ، حتى نرتقي بالبلاد لتواكب ركب الحضارة المعاصرة ونتقدم حتى نؤمن للسكان كل نافع و مفيد ، و نتطور تطوراً يصل بنـا الى مـا هـو احسن و أفضل ، بحيث يتفق ذلك مع ما لامتنا من ماض تليد و تاريخ عريق مجيد ، و نحن مهما تقدمنا وارتقينا فلا بـد أن نجعل نصب اعيننا ديننا الحنيف الذي عليه اعتمادنا و تقاليدنا التي هي تراثنا ، فهناك محرمات و هذه محرمة الى الأبد ، وهناك عادات وهذه قابلة للتصرف فيها دون المساس بتقاليد البلاد الأساسية التي تعتبر من امجاد السلف الصالح ،

حيث نعتز بها ، و تحفظ علينا كياننا ،

و قـــد قال تعـــالى في محـــكم كتـــابه العزيز

(و قـــل اعمـلوا فسـيرى الله عمـلكم) ،

و **نسأله** تعالى جل شأنه أن يلهمنا الصواب

و يكلل مساعينا بالنجاح ، و أن يكتب لنا

التوفيق فيما نحاول ، و ان يتيح لنا الفوز فيما نريد ،

و نضرع اليه جلت قدرته أن يوفقنا لما

فيه خير امتنا العمانية و بلادنا .

طبع بالمطبعة السلطانية بمسقط